مرزوق الغانم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

سمو رئيس الوزراء خلال حضوره الجلسة

مجلس الأمة وافق عليه في المداولة الثانية وأحاله إلى الحكومة

فتح صندوق الأسرة لمدة 3 أشهر أخرى لمن يرغب

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل وبدر العتيبي

وافق مجلس الأمة بالاجماع في جلسته أمس، في مداولتين على تعديلات صندوق دعم الأسرة التي تقضي بإعادة فتح باب التقدم للصندوق لمدة ثلاثة أشهر جديدة للاستفادة من خدمات الصندوق بما يحقق الفائدة لأكبر عدد من المدينين ويساهم في انهاء معاناتهم.

ووافق المجلس كذلك على الاقتراح بقانون لتعديل بعض احكام القانون رقم «51» لسنة 2010 في شأن انشاء صندوق معالجة اوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار. وفي شأن قانون صندوق الأسرة قال وزير المالية انس الصالح في مداخلة خلال الجلسة ان الوزارة سجلت ملاحظاتها على اللائحة التنفيذية لصندوق دعم الاسرة حيث شكلت لجنة محايدة تضم عدد من الاكاديميين الجامعيين وصدر تقريرها بصحة اجراءات اللائحة وموائمتها للقانون.

واضاف الوزير أنه تبين خلال التطبيق الفعلي بعض الملاحظات على اللائحة ما يتطلب تعديلها بغية التسهيل على المواطن في اجراءاته وفتح باب التسجيل لثلاثة أشهر جديدة أمام المدينين للاستفادة من الصندوق.

ووافق مجلس الامة على تعديل بعض احكام قانون مدينة الشيخ صباح السالم الجامعية في منطقة الشدادية في المداولة الاولى بعد نيله موافقة 30 عضوا وعدم موافقة ستة اعضاء وامتناع عضو واحد بحضور 37 عضوا.

وتضمن مشروع القانون السماح بالتمديد في العمل على قانون المدينة الجامعية لمدة خمس سنوات اخرى على ان تكون خمس سنوات تشغيلية لاسيما بعد انتهاء فترة القانون والتي بدات منذ 2004 حتى عام 2014.

وكان وزير التربية ووزير التعليم العالي احمد المليفي قد اعلن في وقت سابق ان الحكومة تقدمت الى مجلس الامة بمشروع قانون لتعديل قانون جامعة الشدادية يتعلق بمعالجة المادة التي تنص على انتهاء المشروع هذا العام مبينا ان المشروع لن ينجز في العام الحالي.

وذكر ان مشروع الشدادية المحال الى مجلس الامة منذ عام 2004 حدد عام 2014 موعدا للانتهاء منه مضيفا انه «نظرا لعدم انتهاء المشروع قدمت الحكومة مشروع قانون بتعديل من شأنه ان يحول دون وقوع أي مشاكل اخرى تتعلق بصرف المبالغ وتنفيذ العقود المبرمة».

كما وافق المجلس على مشروع قانون بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم 11 لسنة 1965 بشأن التعليم الالزامي واحاله الى الحكومة بعد حصوله على موافقة 36 وامتناع عضوين اثنين من اجمالي 38 عضوا حضروا عند التصويت.

ونصت المادة الاولى من القانون على «ان يكون التعليم الزاميا مجانيا لجميع الاطفال الكويتيين من ذكور واناث من بداية المرحلة الابتدائية حتى المرحلة المتوسطة وتلتزم الدولة بتوفير المباني المدرسية والكتب والمعلمين وكل ما يضمن نجاح التعليم الالزامي من قوى بشرية ومادية».

كما تنص المادة الثانية «يبدأ التعليم الالزامي بالنسبة للطفل من سن السادسة حسب التاريخ الميلادي ويظل الالزام قائما طوال المدة التي تقررها اللوائح والنظم الادارية ويجوز لوزير التربية والتعليم ان يامر بقبول الاطفال الذين تقل اعمارهم عن السادسة بستة اشهر على الأكثر في اليوم المحدد لبداية العام الدراسي على ان تعنى وزارة التربية والتعليم في تامين الرعاية الكاملة للاطفال في سني الحضانة السابقة على الالزام».

فيما تنص المادة الرابعة على «يعفى الطفل من الالزام بالتعليم اذا كان مصابا بمرض لا يمكنه معه متابعة الدراسة او مصابا بعاهة بدنية او عقلية تمنعه من الانتظام في مدارس التربية الخاصة او ما يماثلها من المعاهد التي تنشؤها وزارة التربية والتعليم لذوي الحالات الخاصة على ان يقدم ولي الامر ما يثبت ذلك».

كما تنص المادة العاشرة انه «يعاقب والد الطفل او ولي امره المخالف في حكم المادة السابقة بغرامة لا تجاوز الف دينار كويتي او بالحبس لمدة لا تجاوز شهر».

من ناحية أخرى، رفض مجلس الأمة طلب النيابة العامة الاذن برفع الحصانة النيابة عن وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية النائب عيسى الكندري في قضية جنح صحافة.

وجاءت نتيجة التصويت على تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية الرافض لطلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن الوزير والنائب الكندري «لتوافر الكيدية» بموافقة 17 عضوا ورفض 16 عضوا من اجمالي الحضور وعددهم 33.

كما وافق المجلس على طلب النيابة العامة الاذن برفع الحصانة النيابية عن النائب نبيل الفضل في قضيتي جنح صحافة «جنايات مستانفة».

وجاءت نتيجة تصويت المجلس على تقريري لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية المؤيدان لطلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن النائب الفضل «لعدم توافر الكيدية» الأول بموافقة 26 ورفض تسعة نواب وامتناع واحد من اجمالي الحضور وعددهم 36 والثاني بموافقة 28 ورفض اربعة نواب وامتناع واحد من اجمالي الحضور وعددهم 33 عضوا.

افتتح الرئيس مرزوق الغانم الجلسة في تمام الساعة 9:30 بعد ان رفعت لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب، ثم تلا الامين العام علام الكندري اسماء السادة الاعضاء الحضور والمعتذرين.

ثم انتقل المجلس للمصادقة على مضابط الجلسة الماضية، وافق المجلس.

وزير المالية انس الصالح «نظام»: لم اتمكن من الحضور في الجلسة الماضية لاسباب خارجة عن ارادتي وقد لاحظت في بند الاسئلة مداخلة لعدنان عبد الصمد ويوسف الزلزلة عن عدم اجابة التامينات الاجتماعية وهيئة الاستثمار عن الاسئلة، وانا اذكر ان الحكومة ستتعاون مع المجلس وردنا 10 رسائل من لجنة الميزانيات واجبنا على 9 من 10 وسانسق مع اللجنة لاعلم الرد الشافي الذي يريدونه وبالنسبة لهيئة الاستثمارات نبينه الايرادات والنتائج عن عرض الحالة المالية للدولة مرتينا في السنة ويحيله سرية.

يوسف الزلزلة: نشكر تعاون الوزير مع اللجنة ومع الملاحظات النيابية.

ثم انتقل المجلس الى بند الرسائل الواردة وعددها 4 رسائل الاولى من اللجنة الصحية البرلمانية تطالب باحالة كافة الموضوعات المدرجة عن جدول اعمالها الى لجنة الشباب والرياضة والمعنية بالشأن الرياضي، ورسالة اخرى من لجنة الشؤون التعليمية بالحصول على موافقة المجلس على بحث اللجنة موضوع الشعب المغلقة بالجامعة، ورسالتين من رئيس ديوان المحاسبة بالانابة يطالب بتمديد تكليف الديوان لاعداد تقرير بشأن قضية تهريب الوقود الديزل وفحص الجوانب الفنية المتعلقة بعقد شركة نفط الكويت مع شركة «شل» العالمية الاستثماري.

وزير الشباب والرياضة سلمان الحمود: الكل يعلم ان القيادة السياسية الحكيمة اطلقت الوثيقة الوطنية لرعاية الشباب ولذلك تم انشاء وزارة الشباب ونحن حصلنا على كامل دعم سمو رئيس مجلس الوزراء لدعم الشباب ورعايتهم واليوم تم وضع دراسة واعتمدت من قبل مجلس الوزراء لوضع جهاز مستقل للشباب واخر للرياضة ونحن لا نالوا جهة لرعاية الشباب وبالنسبة للرياضة تم وضع لجنة لتطوير الرياضة ونامل ان نحقق تطلعات الجميع وان يكون لدينا رياضة تحقق ذلك.

النائب صالح عاشور: ليس لدينا تعليم على مستوى الطموح وقد وصل التسرب من التعليم العام الى القطاع الخاص 150 الف طالب ونحن أملنا خير بوزير التعليم والتربية احمد المليفي بان يحول التعليم الى ما نتطلع وبما يرتقي بالتعليم ونحن للاسف كل قيادات وزارة التربية والتعليم اليوم لم يمارسوا التعليم فكيف سيتم ترقية التعليم ويتم تقديم تعليم متميز، وكثير من اكاديميين تم احالتهم للنيابة العامة لاثارتهم القبلية والطائفية والفئوية وبالامس دكتورة تم تحويلها للنيابة لاسائتها لشريحة كبيرة من المجتمع طائفيا وهؤلاء لا يستحقون ان يكونوا في مواقعهم ولن يقدموا لنا تعليما متميزا، ومدير الجامعة معين شخص دون موافقة رؤساء الاقسام والماجستير الذي حصل عليه هذا المعين غير معترف به.

وبالحديث عن الرياضة يجب الاهتمام بالرياضة وزارة الشباب ليس لديها اي سلطة على الاندية.

النائب عبدالله التميمي: امانة كما تفضلوا الاخوة النواب المستوى التعليمي تراجع لدينا وهو ادى لتدني المستوى التعليمي وسيؤدي لتدني ثقافة الاجيال المقبلة، واغلاق الشعب الجامعية سيؤدي الى حرمان شبابنا من الدراسة بجامعة الكويت وسيؤدي للجوء للتعليم الخاص وبالنسبة للقيادات العملية التعليمية كثير منهم غير صالحين لادارة المؤسسة التعليمية وتمنى من الوزير المليفي ان يحل هذه الاشكالية، وبالنسبة لانتقال وتسرب التعليم من العام للخاص اصبحت مشكلة ترهق الاسر، وبالنسبة للرسالة المتعلقة بصفقة شكل وهي صفقة تشم منها راحة نتنة وانت يابو عاصم «مخاطبا وزير النفط» كنت تحقق في هذا الامر واليوم مطلوب قرارات مصيرية حول هذه القضية وغيرها من الصفقات المشبوهة التي يشوبها تطاول عن المال العام وسمو الامير في افتتاح المجلس حدثنا عن حمالة المال العام ونحن نقول يابو عاصم نحن ندعمك ويجب محاسبة من تسبب في هذه الصفقة وغيرهامن صفقات مشبوهة واحالتهم للنيابة العامة واقالتهم.

وزير النفط د. علي العمير: استمعت بعناية لما ذكره النائب عبدالله التميم والمجلس والحكومة لديهما حرصهم المشترك للحفاظ على المال العام ولا شك ان عقد «شل» ديوان المحاسبة سجل عليه ملاحظة وبعد هذه الملاحظة تم احالة العقد الى النيابة العامة واليوم الرسالة من ديوان المحاسبة تطالب بمد اجل مدة اعداد التقرير لمدة شهرين ونحن مع مقترح هذه الجهة كل ما يتطلب لاستكمال تقريرها، ونحن نريد اتصاف لما تم بذله في هذا الجانب المتعلقة بالعقد.

النائب جمال العمر: اشكر الوزير واتمنى خلال الفترة المقبلة ان تصلنا الردود من الوزير للاستفسارات حول عقد شل وبما ان المجلس الآن يوافق على تمديد فترة اعداد ديوان المحاسبة لتقريرها حول عقد «شل» نطلب تمديد فترة عملنا في هذه القضية لمدة اسبوعين بعد ردود التقرير وكذلك فيما يتعلق بـ «الديزل».

وزير النفط علي العمير: بالفعل تمت الاجابات على كافة الاستفسارات بهذه القضية وكذلك قضية الوقود الديزل وتم احالتهم للجنة حماية الاموال العامة.

النائب خليل الصالح: نحن نؤكد على ضرورة ان لا نضع انفسنا في خانة التوقيف فيما يخص الرياضة الكويتية ونحن مررنا بازمات خانقة بشان الرياضة ونحن الآن لدينا لجنة متخصصة نرجوا ان تكون مقدمة على عملية واضحة لانقاذ الرياضة الكويتية.

وبالنسبة للتعليم غياب التنسيق بين الاجهزة والجهات الحكومية ادى الى اغلاق الشعب الجامعية وما يترتب عليه من تأخير الطلبة

■ الحمود: تعديلات قانون الرياضة بالمرحلة الأخيرة ونضع في الاعتبار القوانين الدولية والميثاق الأولمبي

الشيخ سلمان الحمود متحدثا

■ القيادة الحكيمة أطلقت وثيقة الشباب ومن هنا أصبحت لدينا وزارة تحظى بدعم من رئيس الوزراء

المجلس رفض رفع حصانة الوزير الكندري

■ عاشور: جامعة الشدادية مثال صارخ على الحكومة المتردية

■ غير مقبول أن تكتفي الحكومة بإحالة دكتورة بالجامعة كفرت شريحة من المجتمع إلى النيابة

■ التميمي: «شل» تطاولت على المال العام وكلنا ثقة بالعمير أن يحيل المتجاوزين إلى النيابة

حوار جانبي بين العبدالله والهاشم

■ «التربية» تجلب للكويت من الخارج المتردية والنطيحة من المعلمين مما أدى إلى تفشي الدروس الخصوصية

عبدالكريم الكندري متحدثا